

اقتصاد

لماذا تعثر برنامج دعم أسعار الفائدة؟

عزوف التجار والصناعيين عن البرنامج والوزارات لم تتجاوب!

صالح حميدي

كشفت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن تعثر برنامج دعم أسعار الفائدة، وذلك في كتاب وجهته مؤخراً إلى اللجنة الاقتصادية، بيتت فيه أن الاستفادة من برنامج دعم أسعار الفائدة لم يكن بالمستوى المطلوب، وذلك بعد إقرار اللجنة للألية المقترحة من وزارة الاقتصاد المتعلقة باستخدام مبلغ ٢٠ مليار ليرة سورية المخصص في الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٩ لدعم أسعار الفائدة ودعم الإنتاج المحلي.

وقد عزت الوزارة عزوف الصناعيين والتجار عن التقدم لهذا البرنامج إلى مجموعة من العوامل، أبرزها طول الفترة التي استغرقها الإعداد للاتفاق الإطاري مع المصارف والتوقيع عليه، كما أن التنسيق مع عدد كبير من المصارف استلزم وقتاً طويلاً للوصول إلى رأي موحد، إضافة إلى عدم تجاوب الجهات المعنية بالشكل المطلوب في اقتراح برامج جديدة، وبالتالي طال الوقت الذي استغرقه إعداد برنامج دعم أسعار الفائدة.

وأشارت الوزارة في كتابها إلى الوقت اللازم للحصول المقرض على موافقة المصرف بخصوص القرض المطلوب واستيفاء متطلبات الحصول عليه، وأن الحصول على الموافقة يستغرق وقتاً طويلاً لانتهاء من إجراءات التحقق.

ولفتت وزارة الاقتصاد إلى أن السوق بدأ بالتجاوب الفعلي مع نهاية العام ٢٠١٩ وبداية العام ٢٠٢٠ وهو يتجاوب منوع، مبيّنة أن قيمة الدعم المستخدم لم يتجاوز مبلغ ١٣٥ مليون ليرة، والتي استهدفت مجموعة لم تتجاوز خمسة قروض، إضافة إلى عدد من الطلبات الواردة للحصول على الدعم، وأوضحت الوزارة أن صلاحية الاتفاق الإطاري لهذا الدعم تنتهي مع نهاية العام ٢٠١٩ الأمر الذي يعني عدم القدرة على تنفيذ برامج دعم جديدة، على اعتبار أن توصية اللجنة الاقتصادية بهذا الخصوص مؤطرة ومحصورة ضمن العام ٢٠١٩ وأن الاتفاق الإطاري مع المصارف يأتي لتنفيذ هذه التوصية.

وعرضت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على اللجنة الاقتصادية مجموعة من المقترحات لضمان استمرار هذا البرنامج، أبرزها استمرار العمل بضمون توصية اللجنة الاقتصادية وتنفيذها صرف المبالغ المخصصة في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠.

وطالبت من اللجنة الاقتصادية التأكيد على الجهات المعنية لاقتراح برامج دعم أسعار الفائدة ما يتناسب مع احتياجات القطاعات وخاصة القطاع الزراعي والصناعي، كما طلبت فتح وتحريض الجهات المعنية والمصارف العاملة والاتحادات المهنية المختلفة للترويج لهذا البرنامج والتشجيع على الاستفادة منه.

وأشارت الوزارة إلى توقيع الاتفاق الإطاري مع المصارف العامة والخاصة، ويتضمن تحديد آليات الدفع والتسوية اللازمة لتنفيذ توصية اللجنة الاقتصادية وتحديد الأوزان المطلوبة من الجهات المشاركة، لكن الوزارات والجهات المعنية لم تستجيب بالشكل المطلوب، واقتصر التنفيذ على برنامج إحلال بدائل المستوردات الممنوع من وزارة الاقتصاد وتقوم بتنفيذه ومتابعته، على الرغم من أن توصية اللجنة الاقتصادية نصت على ضرورة قيام الوزارات باقتراح برامج دعم منفصلة لكل قطاع أو نوع من المشاريع ترغب الحكومة في استهدافها بدعم أسعار الفائدة بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد.

علي نزار الآغا

حددت لجنة إدارة مصرف سورية المركزي شروط بيع المصدر للقطع الأجنبي التابع عن التصدير إلى المصرف المركزي، وأعطته الأولوية بتحويله بموعد مستورداته، وبقيمة مضاعفة لقيمة القطع التابع عن التصدير. واشترط القرار (٢٦١/ل) الصادر عن المصرف المركزي أمس الأول أن يكون بيع المصدر للقطع الأجنبي التابع عن التصدير إما تسديداً خارجياً بموجب حوالة أو «بنكوت» بالتنسيق مع مديرية العمليات المصرفية في المصرف المركزي، أو أن يكون تسديداً داخلياً «بنكوت» داخل القطر. شريطة أن يكون القطع الأجنبي التابع عن التصدير مديداً عبر المحافظ الحدودية، وفق قرارات مجلس النقد والتسليف النافذة بهذا الخصوص، أو الشحن عن طريق شركات الصرافة.

وأزم القرار المصدر الرابع ببيع القطع الأجنبي إلى المصرف المركزي بتقديم طلب البيع لغايات الاستفادة من ميزة أولوية التمويل، وفق نماذج محددة في المصرف، على أن يرفق بالطلب المقدم وثيقة صادرة عن إحدى غرف الصناعة السورية أو اتحاد غرف الصناعة السورية في حال كان المصدر صناعياً، ووثيقة صادرة عن اللجنة المركزية للتصدير التابعة لاتحاد غرف التجارة السورية في حال كان المصدر غير صناعي، بحيث تثبت هذه الوثيقة أن الشخص مصدر.

وفي حال كان القطع الأجنبي المطلوب بيعه «بنكوت» داخل القطر، يرفق أيضاً نسخة عن تصريح إدخال القطع الأجنبي إلى القطر مختمة بختم الأمانة الجمركية المعنية للمبالغ المدخلة وفقاً لأحكام القرار رقم (٨٧٣/م/١٠ب)، أو نسخة مختمة

عن إشعار إيداع المبلغ لدى كوة المكتب المصرفي على المنفذ الحدودي للمبالغ المدخلة وفقاً لأحكام القرار رقم (١٣/م/ن) للعام ٢٠١٩.

وألزم القرار فروع مصرف سورية المركزي فور استلام طلب بيع القطع الأجنبي داخلياً (بنكوت) المقدم إليها من قبل المصدر بتدقيق الطلب والوثائق المرفقة به وتنفيذ العملية بعد التأكد من استيفائها للشروط اللازمة في اليوم ذاته.

ويتم تسديد مبلغ الليرات السورية المقابل لقيمة القطع الأجنبي المباع إما نقداً أو تحويلاً لحساب بحدده المصدر بناءً على طلبه لدى أي من المصارف العاملة في القطر، وفي حال تم التسديد تحويلاً فإن المبلغ المسدد لا يخضع لأي سقف محددة

للسحب في حال وجودها. ويتم شراء القطع الأجنبي التابع عن التصدير بموجب أحكام هذا القرار وفقاً لنشرة السعر التفصيلي الصادرة عن مصرف سورية المركزي، مضافاً إليها حوافز عدم تصدير بمقدار ١٥٪ بتاريخ تنفيذ عملية الشراء.

وبمجرد إتمام عملية البيع وفقاً لأحكام هذا القرار لا يقبل أي طلب يقدم من المصدر لإلغاء العملية واستعادة القطع المباع أياً كانت الأسباب.

ويُمنح المصدر الذي قام ببيع القطع الأجنبي التابع عن التصدير إلى المصرف المركزي الأولوية في تمويل مستورداته لعملية تمويل المستوردات، وبما يعادل ضعفي قيمة القطع الأجنبي

لا ستوف في السحب من المصرف

أولوية تمويل الاستيراد للمصدر الذي يبيع القطع للمصرف المركزي وبضعف قيمته



طيفور:

يحفز الصناعة ويخفض الأسعار لكن يحتاج رقابة مشددة

وحتى المحلية التي تعتمد على مواد أولية مستوردة، نظراً لتخفيض كلف الاستيراد، عبر تأمين التمويل بدولار تقضيي إضافة إلى دعم بنسبة ١٥٪.

وعن التخوف من العودة إلى ما كان يجري في فترة الثمانينيات والتسعينيات، حيث كان بعض المصدرين يلجؤون إلى التصدير الوهمي، وذلك من خلال تقديم بيانات تصدير غير حقيقية، إذ كانوا يلقون بالبنين والمخل على الحدود على أنها بضاعة تم تصديرها، لقاء الحصول على الدولار المدعوم لتمويل المستوردات ويحجم مضاعف لقطع ومخالفات متفرقة ١٨١.

التاج من التصدير والذي قام ببيعه مصرف سورية المركزي بما لا يتعارض مع أحكام تمويل المستوردات، ويعتبر هذا القرار نافذاً من تاريخ تبليغه.

ووصف الصناعي عاطف طيفور القرار بالمهم، مبيّناً «الوطن» أنهم كصناعيين طالبوا به عدة مرات، سابقاً، مؤكداً أن أثره إيجابي على الصناعة والتجارة والمواطن بصورة رئيسة، كونه يحفز على الحدود على أنها بضاعة تم تصديرها، لقاء الحصول على الدولار المدعوم لتمويل المستوردات ويحجم مضاعف لقطع ومخالفات متفرقة ١٨١.

في تخفيض أسعار المواد المستوردة، وكذلك الأمر بالنسبة للاستيراد.

النداء لـ «الوطن»: بعيداً عن حلقات الوساطة والتجار التي تسهم في زيادة الأسعار

«اللجنة الاقتصادية»: أسواق شعبية في المحافظات

بيع السلع من المنتج إلى المستهلك

الوطن - هناء غانم

قررت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء تخصيص ساحات في المدن والبلدات وكافة الوحدات الإدارية لإقامة أسواق شعبية مؤلفة من قسمين، يضم الأول تشكيلة من الخضراوات والفواكه، في حين يضم القسم الثاني المواد التموينية والاستهلاكية.

وسيتم تخصيص هذه الساحات للفلاحين والمنتجين لبيع منتجاتهم مباشرة إلى المستهلكين، على أن يقوم رؤساء الوحدات الإدارية ومديرو المناطق والمدن بتأمين مستلزمات هذه الساحات والتسهيلات اللازمة للفلاحين والمنتجين لعرض منتجاتهم فيها بما يحقق فكرة وصول المنتجات من «المنتج إلى المستهلك» مباشرة.

وصرح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف لـ «الوطن»، بأنه تم الاتفاق على أن تقوم الوزارة بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية لتأمين الأسواق، وهناك اجتماع قريب سيتم بين الوزارتين والمحافظين لوضع الآلية التنفيذية لإقامة أسواق شعبية يمكن من خلالها تأمين المواد الضرورية للمواطن من خضر وفواكه.. وغيرها، وذلك من المنتج إلى المستهلك مباشرة بعيداً عن حلقات الوساطة والتجار، والتي تسهم في زيادة أسعار المواد.

واستعرضت اللجنة خلال اجتماعها أمس برئاسة عماد خبيص رئيس مجلس الوزراء، آلية تطبيق بطاقة الخدمات الإلكترونية



نجم: تلافي أخطاء البطاقة

الذكية وزيادة عدد الصالات

الذكية - الموجهة لتوفير المواد المدعومة للمواطنين عبر صالات «السورية للتجارة» والتوسع في قائمة هذه المواد، وتم التأكيد على ضرورة زيادة عدد منافذ البيع في كافة المحافظات وتوسيع المراكز القائمة وتسيير سيارات جوال في المناطق التي لا تتوفر فيها صالات للمؤسسة، إضافة إلى تأمين الأجهزة اللازمة لضمان حصول المواطنين على المواد المدعومة بسهولة ويسر.

وصرح مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم لـ «الوطن»، أنه سيتم العمل

على تلافي الأخطاء التي حدثت منذ بدء عمليات بيع المواد المدعومة عبر البطاقة الإلكترونية، والتي بدأت بالظهور بعد توافد المواطنين إلى صالات ومنافذ بيع المؤسسة لشراء المواد، وذلك بالتعاون مع شركة تكامل، حيث سيجري العمل على زيادة عدد الصالات ومنافذ البيع وانتشارها الجغرافي لتغطية أكبر مساحة ممكنة والوصول إلى أكبر شريحة من المواطنين.

وعقد اجتماع أمس في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لمناقشة نتائج توزيع المواد الأساسية عبر البطاقة الإلكترونية والصعوبات التي اعترضت عمليات التوزيع.

وتم الاتفاق على دراسة تفعيل المخصصات للأفراد الذين استكملوا بياناتهم الوطنية في مراكز الحصول على البطاقة الإلكترونية خلال الشهر الجاري، وتم توجيه السورية للتجارة لتابعة زيادة عدد منافذ وصالات البيع لتشمل كافة الدوائر الحكومية ودراسة استخدام منافذ بيع جمعيات التعاون الاستهلاكي.

وتم توجيه المؤسسة لتقوم بتابعة توزيع كافة المواد على كافة الصالات بشكل مستمر وتم توجيه كافة المعنيين لمتابعة العمل لتلبية احتياجات المواطنين كافة دون حدوث أي نقص في الكميات المتاحة لكل شخص.

وتم الاتفاق على الإجراءات اللازمة لتأمين سلامة العملية التقنية والفنية منظومة البطاقة الإلكترونية والمتابعة بشكل دائم ومستمر لضمان ذلك.

شعب لـ «الوطن»: ٧٤ تاجراً إلى القضاء وإغلاق ١٤٣٩ محلاً خلال كانون الثاني

علي محمود سليمان

للاتجار والتلاعب بالحروقات، كما تم تسجيل ١٣ مخالقات في اللحوم، ما بين ٤٢ مخالفة في اللحوم الحمراء، و٦٦ مخالفة في اللحوم البيضاء، وتم تنظيم ٦ مخالقات للاتجار بمواد الإغاثة، على حين تم ضبط ٢٩ مخالفة لمواد منتهية الصلاحية، ومخالفات بدل خدمات ٢٧٠، ومخالفات متفرقة ١٨١.

وأكد شعب أن الوزارة كتفت حملتها على الأسواق لضبط مخالفات رفع الأسعار والتلاعب بها والتدقيق على الفواتير المتداولة بين حلقات الوساطة التجارية في الأسواق على مستوى المحافظات، منوهاً بأن الحملة على الأسواق مستمرة مع الضغط على التجار لتخفيض أسعارهم.

وحول آلية الرقابة، أوضح شعب أن الوزارة تشددت في مراقبة عمل المراقب التمويني بشكل دقيق وحازم، وأي شكوى ترد على أي مراقب تتم محاسبته بشكل فوري، ويتم نقله، وقد تم اتخاذ هذا الإجراء بحق عدد من المراقبين في المحافظات، كما تم توزيع المراقبين على مجموعات عمل يترأسها مدير التجارة الداخلية في المحافظة ليكون على رأس الحملة في المحافظة، من خلال تقسيم المحافظة إلى قطاعات تموينية لمراقبة أسواقها.

وأفاد شعب بأن الوزارة تتابع الأسواق من خلال مراقبة توافر المواد والسلع بالجوذة والسعر المناسبين ومعالجة أي طارئ بهذا الخصوص بشكل لحظي وفوري، إضافة إلى متابعة العمل بالدوريات النوعية المتخصصة على جميع المواد وخاصة المواد المدعومة من الدولة (دقيق - خبز) لمنع الاتجار بها في السوق السوداء.

بلغ عدد الضبوط العبلية المنظمة من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات كافة عدا (الرقعة وإدلب) ٥٩١٧ ضبطاً خلال شهر كانون الثاني، أي بمعدل ١٩٠ ضبطاً في اليوم، وهي تجمع بين الضبوط العبلية المنظمة على القانون /١٤/ وعددها ٥٠٥٢ ضبطاً، وضبوط العينات المسحوبة تبلغ ٨٦٥ ضبطاً، منها ١٦٠ عينة مخالفة و٤٩٦ عينة مطابقة و٢١٥ عينة قيد التحليل.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعب أنه تمت إحالة ٧٤ تاجراً مخالفاً إلى القضاء المختص، وتم إغلاق ١٤٣٩ فعالية تجارية، وذلك خلال الدوريات التي قام بها جهاز حماية المستهلك في المحافظات وبلغ عددها ٢٧٧٩ دورية، كما تم معالجة ٩٩٩ شكوى وردت إلى مديريات التجارة الداخلية في المحافظات.

وبين أنه تم تحصيل مبلغ ٧٢,٤ مليون ليرة سورية مقابل تسوية ٢٨٩٩ ضبطاً وفق المادة ٢٢ من القانون ١٤ لعام ٢٠١٥، إذ بلغ عدد مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار ٢٢٨٠ مخالفة، ومخالفات الفواتير ١١١١ مخالفة، والامتناع عن البيع ١٧ مخالفة، والبيع بسعر زائد تم ضبط ٢٩٢ مخالفة.

كما تم تنظيم مخالفات الغش في البضاعة وهي ٤١ مخالفة، على حين تم ضبط ٥٥٩ مخالفة للإتجار بمواد مدعومة من الدولة، وهي موزعة إلى ٢١٩ مخالفة للاتجار بالدقيق التوميني والضبوط المرتبطة بالتلاعب، و٢٤٠ مخالفة

اسم معتمد آخر قريب على عنوانه الجديد من خلال التطبيق.

وأكد ديوب أن الآلية الجديدة لتوزيع الغاز سيكتب لها النجاح، وهي أفضل من آلية التوزيع السابقة، مبيّناً أن الهدف من الآلية الجديدة ضبط عمليات التوزيع، وبالتالي عدم استغلال عمليات التوزيع من بعض ضعاف النفوس من الموزعين، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه سيتم الالتزام ببدء تبديل أسطوانة الغاز المعتمدة وهي ٢٣ يوماً.

بدوره بين خبير نفطي مطلع على عمل «محرقات» لـ «الوطن» وجود صعوبات في

الذهاب إلى المعتمد وتميرير البطاقة على الجهاز.

ولفت إلى وجود بعض المواطنين الذين ليس لديهم تطبيق «وين»، ولا يعرفون التعامل معه، إذ إن أسهل طريقة لتثبيت اسم المعتمد لديهم الذهاب إليه وتميرير البطاقة الذكية على جهازه.

وبين أن الرسالة التي تصل إلى المواطن للحصول على أسطوانة الغاز في الأحوال الطبيعية تكون حسب آخر معتمد حصل على الأسطوانة من خلاله، ويحق له في حال تغيير عنوان إقامته أو تغيير اسم المعتمد، تحديد

للاعتمادات الإرهابية التي طالت معمل الغاز في المنطقة الوسطى ومحطة الريان ومصفاة حمص.

وحول الحديث الذي يدور في الشارع عن ضرورة نهاب المواطن إلى المعتمد وتميرير بطاقة على الجهاز بالإضافة لتثبيت اسم المعتمد عبر تطبيق «وين»، أكد ديوب أنه ليس من الضروري أن يذهب المواطن لتثبيت اسم المعتمد الذي يرغب بالحصول على أسطوانة الغاز منه، وتميرير البطاقة على جهاز البطاقة الذكية لديه، مشيراً إلى أنه يستطيع تثبيت اسم المعتمد إما من خلال التطبيق، أو من

المعتمدة لطلب أسطوانة الغاز.

وأشار ديوب إلى أن توزيع الغاز على المواطنين سيكون أفضل خلال النوبتين القادمين، والأمور سوف تتحسن، وذلك بعد وصول توريدات جديدة من الغاز، كاشفاً عن وجود ناقلة غاز حالياً تم تفريغ حمولتها في خزانات مصفاة بانياس رغم الظروف الجوية الصعبة التي أعاقت تفريغها بعد وصولها منذ أيام قليلة مضت، مؤكداً بدء توريدات جديدة ووصول ناقلات بشكل متواتر ومنظم خلال الأيام القادمة.

وبين أن نقص الغاز خلال الفترة الماضية يعود

مدير غاز دمشق وريفها: وصول توريدات جديدة من الغاز ومن المتوقع تحسن التوزيع خلال وقت قصير

رامز محفوظ

كشف مدير الغاز في دمشق وريفها أيمن ديوب لـ «الوطن» عن إجراء تم اتخاذه بالأسس من شركة «محرقات» ببيع بتخفيض مدة استلام أسطوانة الغاز بعد وصول الرسالة للمواطنين من ٧٢ إلى ٤٨ ساعة، مبيّناً أن هذا الإجراء سوف يسرع وتيرة العمل.

ولفت إلى أنه في حال عدم استلام المواطن أسطوانة الغاز خلال هذه المدة يحق له طلب الأسطوانة مرة أخرى من خلال إرسال رسالة نصية عبر تطبيق «وين»، والوسائل الأخرى

تأمين انسياب توريدات الغاز بسبب الحصار الاقتصادي الجائر على سورية، لافتاً إلى أن ناقلات الغاز غالباً ما تكون صغيرة، وهي مخصصة لاستهلاك المحلي ولا تتجاوز حمولة الناقل ٢٥٠٠ طن وهذه الكمية لا تكفي حاجة القطر سوى ثلاثة أيام، مشيراً إلى أنه خلال الشهر الماضي لم يصل سوى ٣ ناقل صغيرة، وهذه الكمية إضافة للإنتاج المحلي لا تغطي حاجة القطر من المادة.

ولفت إلى أن استيراد الغاز كان يتم حتى قبل الحرب الإرهابية على سورية، لأن الإنتاج حينها كان يعادل ثلث حاجة القطر.